وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مشروع البحث PRFU:
"دور العدالة الدستورية في إرساء دولة القانون وتعزيز ممارسة الحقوق والحريات"

تنظم الملتقى الوطني:

دور العدالة الدستورية في إرساء دولة القانون

ملتقى حضوري

يوم 06 ماي 2024

بالقطب الجامعي - تاسوست

ديباجة الملتقى:

إذا كان القرن التاسع عشر هو قرن البرلمانات والسيطرة على مؤسسات الدولة باسم الإرادة الشعبية، فإن القرن العشرين هو قرن العدالة الدستورية بعد تطور مفهوم والنظرة للرقابة على دستورية القوانين والحقوق والحريات الأساسية في دولة القانون والحق والعدل، حيث أصبحت العدالة الدستورية جزء من دستور الدولة مثل باقي المؤسسات الدستورية. فالهيئة الدستورية (محكمة، مجلس) تتميز بالاستقلالية وبالحياد، ولها مسافة عن السياسة وتقلباتها من حيث المبدأ.

بعد الحرب العالمية الثانية خصصت معظم الدول الأوروبية في دساتيرها ما يسهب في تحديد الهيئة الدستورية للرقابة على دستورية القوانين وضمانات دستورية لقضاتها، حتى يتمكنوا من أداء عملهم بعيدا عن ضغوط باقي مؤسسات الدولة.

ونظرا لأهمية العدالة الدستورية في النظم الديمقراطية الحديثة، وما قامت به المؤسسات الدستورية المختصة من ممارسات للدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز ممارستها في الدولة، جعل بعض الفقهاء يختصون في دراستها وتقييمها وتقويمها للمساهمة في تطوير بنائها النظري واجتهاداتها في حماية الدستور، وخاصة الحقوق والحريات الأساسية، من احتمالية تعدي المشرع عليها.

ورغم وجود بعض الآراء الفقهية الرافضة للرقابة على دستورية القوانين بحجة تعارضها مع مبدأ السيادة الشعبية، والشعب هو مصدر السلطات، والقانون هو التعبير الأسمى عن هذه السيادة المعبر عنها من خلال ممثليه بالبرلمان. إلا أنه سرعان ما انتشرت العدالة الدستورية في بلدان العالم كل بل اعتمد نموذجا محددا.

لكن البعض حقق ما تصبو إليه العدالة الدستورية، والبعض الآخر فشل في ذلك لأسباب تتعلق بالنظام السياسي ودرجة تطور الممارسة الديمقراطيه فيه، والبنى الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وقد أعطى فقهاء القانون الدستوري والعدالة الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية دفعا قويا للرقابة على دستورية القوانين والتعامل معها على أساس أنها نظرية متكاملة، من خلال تجربة المحكمة العليا الاتحادية الامريكية، ودراسة اجتهاداتها والتركيز عليها. وكل هذا بسبب حماية الدولة الاتحادية وتعزيز صلاحياتها.

لكن الأمر في أوروبا كان مختلفا تماما، حيث كان هدفها منع الاستبداد من خلال المحافظة على التوازن بين السلطات الدستورية خاصة السلطة التشريعية من تجاوز صلاحياتها، فما قد يؤدي إلى انحراف النظام الديمقراطي.

هذا الاختلاف في مفهومي العدالة الدستورية أدى الى نشوء نموذجين مختلفين: النظام الأمريكي الخاص بالنظام السياسي والدستور الأمريكي، والنموذج الأوروبي ذي التطبيقات المتعددة والمتنوعة في دول الاتحاد الأوروبي.

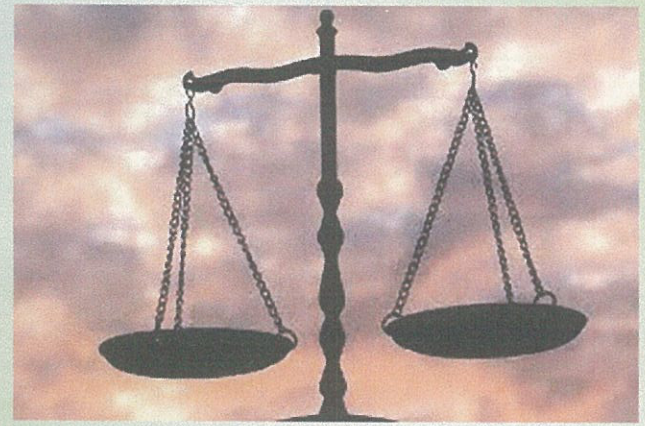

إشكالية الملتقى

نجاح العدالة الدستورية كان تتويجا لمسار وسياق ديمقراطي متصاعد أحدث تحولا هاما في قواعد القانون الدستوري وفي تحديد المؤسسات الدستورية واختصاصاتها . وإذا كان الشعب مقيدا في كل أعماله بالتفويض الممنوح بموجب القواعد الدستورية للبرلمان التي تصونها وتحميها العدالة الدستورية، وهي جزء مهم من مفهوم الديمقراطية وحكم الشعب. فما هو الدور الذي تقوم به العدالة الدستورية في ترسيخ دائم لدولة العدل والقانون؟ وما مدى فعاليتها في حماية القواعد الدستورية في الدولة الجزائرية؟

أهداف الملتقى:

يهدف الملتقى إلى:

- تبيان دور العدالة الدستورية واجتهاداتها المختلفة في تحقيق دولة القانون في الجزائر وغيرها من الدول.
- تحديد المبادئ التي تقوم عليها دولة القانون في ظل تطور مفهومها.
- إبراز العدالة الدستورية في الجزائر من خلال تتبع مراحل تطورها.
- دراسة العدالة الدستورية في التعديل الدستوري لسنة 2020 والجديد في هذا الجانب.
- متابعة تطور العدالة الدستورية في الأنظمة المقارنة خاصة التجارب الرائدة عربيا وغربيا
- إظهار تأثير العدالة الدستورية على العلاقة بين السلطات خاصة التنفيذية والتشريعية وتوازنهما.
- معرفة وسائل العدالة الدستورية في تكريس دولة القانون وتأثير ذلك على الحقوق والحريات.

محاور الملتقى:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي

- مفهوم دولة القانون والمبادئ التي تقوم عليها
- ماهية العدالة الدستورية واختصاصاتها
- تطور تنظيم العدالة الدستورية في الجزائر

المحور الثاني:العدالة الدستورية ومبدأ الفصل بين السلطات

- التأسيس لمفهوم جديد لمبدأ الفصل بين السلطات
- الرقابة على دستورية القوانين ودولة القانون
- العدالة الدستورية واحترام مبدأ تدرج القوانين

المحور الثالث: وسائل العدالة الدستورية في تحقيق دولة القانون

- الكتلة الدستورية كمرجع للعدالة الدستورية
-الدستور أساس النظام القانوني والسياسي في الدولة
- العدالة الدستورية كضمانة للحريات العامة
- العدالة الدستورية ومبدأ المساواة

المحور الرابع: العدالة الدستورية في الجزائر

- المجلس الدستوري الجزائري واجتهاداته في إرساء دولة القانون
- المحكمة الدستورية الجزائرية أفاق جديدة لتكريس دولة القانون.

الهيئة المشرفة على الملتقى:

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د. بن علي الشريف نور الدين

مدير جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

المشرف العام على الملتقى: د. بوبيبة نبيل

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس الملتقى: د. بولعراوي الصادق

رئيس مشروع البحث

رئيس اللجنة العلمية للملتقى: د. بن بخمة جمال

أستاذ محاضر (أ)، عضو مشروع البحث

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى: د. عزوزي عبد المالك

عضو مشروع البحث

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى:

أ.د. سمار نصر الدين..... جامعة جيجل
أ.د. قريمس عبد الحق..... جامعة جيجل
أ.د. موكة عبد الكريم..... جامعة جيجل
د. بولعراوي الصادق..... جامعة جيجل
د. عزوزي عبد المالك.....جامعة جيجل
د. بن بخمة جمال..... جامعة جيجل
د. فرحات اعميور..... جامعة جيجل
د. مزهود حنان.....جامعة جيجل
د. كرمي ريمة.....جامعة جيجل
د. عبد الله ليندة..... جامعة جيجل
د. بوشليف نور الدين..... جامعة جيجل
د. بوالخضرة نورة..... جامعة جيجل
د. بلجودي أحلام.....جامعة جيجل

أ.د. شاوش حميد..... جامعة قالمة
أ.د. خشايمية لزهر..... جامعة قالمة
أ.د. مهوب يزيد.....جامعة برج بوعريريج
د. قواسمية سهام.....جامعة سوق اهراس
د. بن ستيرة اليامين.....جامعة سطيف2
د. برارمة صبرينة.....جامعة سطيف2
د. لفقير بولنوار.....جامعة بورج بوعريريج
د. بوعقبة نعيمة.....جامعة الطارف
د. عطوي حنان.....جامعة الطارف
د. بلحيرش سمير.....جامعة جيجل
د. سياب حكيم.....جامعة جيجل
د. نشناش مونية.....جامعة جيجل

أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى:

د. بن بخمة جمال
د. شويب أمينة
د. يحي عبد الحي
أ.مسمة مونية
د. بوعش وافية
د. قندوز فتيحة
د. عميور خديجة
ط. د. طاهير عبد الناصر

شروط المشاركة:

1- أن يكون البحث في أحد محاور الملتقى.
2- الالتزام بقواعد البحث العلمي في التحرير والتوثيق.
3- أن يكون البحث أصيلا لم يتم نشره أو المشاركة به سابقا.
4- أن تكون المداخلات بالعربية، الانجليزية، الفرنسية.
5- تكتب المداخلة باللغة العربية بخط Sakkal Majalla 14 وباللغات الأجنبية Time new roman 12، مع ترك 2سم على الجهات الأربع للصفحة.
6- ترفق المداخلات باللغة العربية بملخص باللغة الإنجليزية، وترفق المداخلات باللغة الأجنبية بملخص باللغة العربية.
7- تدرج الهوامش في آخر البحث، حجم الخط 12.
8- عدد صفحات البحث من 10إلى 20 صفحة بصيغة A4.
9- ترسل المداخلات كاملة في الآجال المحددة أدناه.
10- تخضع جميع المداخلات للتحكيم العلمي للجنة العلمية للملتقى، ويبلغ القبول أو الرفض لأصحابها بالبريد الالكتروني.
11- لا تقبل المداخلات المشتركة، عدا طالب الدكتوراه مع مشرفه.
12- لا يتم تقديم أكثر من مداخلة بالملتقى.
13- يمكن المشاركة عن بعد في حدود 20% مع تقديم التبرير.
14- لا تتحمل الجهة المنظمة للملتقى تكاليف الإيواء والنقل.
15- تنشر المداخلات في كتاب أشغال الملتقى.

مواعيد هامة:

- آخر أجل لاستقبال المداخلة كاملة: **26 مارس 2024.**
- الرد على المداخلات المقبولة: **05 أفريل 2024**
- ترسل المداخلات عبر الإيميل التالي:

colloquesfdspj18@gmail.com

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: .....
الرتبة العلمية: .....
المؤسسة المستخدمة: .....
التخصص: .....
الهاتف: ..... البريد الالكتروني: .....
المحور: .....
عنوان المداخلة: .....
ملخص المداخلة: .....
Abstract : .....